

المقرر الدراسي لمادة (النحو العربي)

القسم : علوم القرآن الكريم

المرحلة : الرابعة ص+م

التدريسي : أ. م. د. حيدر سلمان جواد

أولاً: حروف الجر :

حروف الجر هـاك حروف الجر، وهى: من، إلى، * حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على مذ، منذ، رب، اللام، كى، واو، وتا * والكاف، والباء، ولعل، ومتى هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء، وهى تعمل فيها الجر، وتقدم الكلام على " خلا، وحاشا، وعدا " في الاستثناء، وقل من ذكر " كى، ولعل، ومتى " في حروف الجر. فأما " كى " فتكون حرف جر في موضعين: أحدهما: إذا دخلت على " ما " الاستفهامية، نحو " كيمه ؟ " أي: لمه ؟ فـ " ما " استفهامية مجرورة بـ " كى "، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجئ بالهاء للسكت.

الثاني: قولك: " جئت كى أكرم زيدا " ف " أكرم ": فعل مضارع منصوب بـ " أن " بعد " كى "، و " أن " والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ " كى " والتقدير: جئت [كى إكرام زيد، أي] لاكرام زيد. وأما " لعل " فالجر بها لغة عقيل، ومنه قوله: 196 - * لعل أبى المغوار منك قريب *

[5]

وقوله: 197 - لعل الله فضلكم علينا * بشئ أن أمكم شريم فـ " أبى المغوار " والاسم الكريم: مبتدآن، و " قريب "، و " فضلكم " خبران، و " لعل " حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء في " بحسبك درهم ".

[6]

وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح، وروى أيضا حذف اللام الاولى، فتقول: " عل " بفتح اللام وكسرهما. وأما " متى " فالجر بها لغة هذيل، ومن كلامهم: " أخرجها متى كمه "، يريدون " من كمه " ومنه قوله: 198 - شر بن بماء البحر ثم ترفعت * متى ليج خضر، لهن نئيج

[7]

وسياتى الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها. ولم يعد المصنف في هذا الكتاب " لولا " من حروف الجر، وذكرها في غيره. ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمرة، فتقول: " لولاي، ولولاك، ولولاه " فالباء، والكاف، والهاء - عند سيبويه - مجرورات بـ " لولا ". وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فلم تعمل " لولا " فيها شيئا، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: " لولا زيد لاتيتك ". وزعم المبرد أن هذا التركيب - أعنى " لولاك " ونحوه - لم يرد من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم، كقوله: 199 - أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

[9]

وقوله: 200 - وكم موطن لولاي طحت كما هوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

[10]

بالظاهر اخصص: منذ، مذ، وحتى * والكاف، والواو، ورب، والتا واخصص بمذ ومنذ وقتنا، ورب * منكرا، والتاء لله، ورب وما رووا من نحو " ربه فتى " * نزر، كذا " كها "، ونحوه أتى

[11]

من حروف الجر مالا يجر إلا الظاهر، وهى هذه السبعة المذكورة في البيت الاول، فلا تقول " منذه، ولا مذه " وكذا الباقي. ولا تجر " منذ ومذ " من الاسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضرا كانت بمعنى " في " نحو: " ما رأيته منذ يومنا " أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضيا كانت بمعنى " من " نحو: " ما رأيته مذ يوم الجمعة " أي: من يوم الجمعة، وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب، وهذا معنى قوله: " واخصص بمذ ومنذ وقتنا ". وأما " حتى " فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له، وقد شد جرها للضمير، كقوله: 201 - فلا والله لا يلقى أناس * فتى حناك يا ابن أبى زياد

[12]

لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون) أي: بدلكم، وقول الشاعر: 206 - جارية لم تأكل المرققا * ولم تذق من البقول
الغستقا

[19]

أي: بدل البقول، ومن استعمال الباء بمعنى " بدل " ما ورد في الحديث " ما يسرنى بها حمر النعم " أي: بدلها،
وقول الشاعر: فليت لى بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسا ناور كباناً [154] * * * واللام للملك وشبهه، وفي *
تعديّة - أيضا - وتعليل قفى وزيد، والظرفية استتبب ببا * و " في " وقد بينان السببا

[20]

تقدم أن اللام تكون للانتهاء، وذكر هنا أنها تكون للملك، نحو (لله ما في السموات وما في الارض) و " المال لزيد "،
ولشبه الملك، نحو: " الجل للفرس، والباب للدار "، وللتعديّة، ونحو " وهبت لزيد مالا " ومنه قوله تعالى: (فهب إلى من
لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب)، وللتعليل، نحو " جئتك لآكرامك "، وقوله: 207 - وإنى لتعرونى لذكراك هزة * كما
انتفض العصفور بلله القطر

[21]

وزائدة: قياسا، نحو " لزيد ضربت " ومنه قوله تعالى: (إن كنتم للرؤيا تعبرون) وسماعا، نحو " ضربت لزيد ". وأشار
بقوله: " والظرفية استتبب - إلى آخره " إلى معنى الباء و " في "، فذكر أنهما اشتراكا في إفادة الظرفية، والسببية، فمثال
الباء للظرفية قوله تعالى: (وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين وبالليل) أي: وفي الليل، ومثالها للسببية قوله تعالى: (فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم، وبصدهم عن سبيل الله كثيرا)، ومثال " في " للظرفية قولك " زيد في
المسجد " وهو الكثير فيها، ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم: " دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي
أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض " * * *

[22]

بالبا استعن، وعد، عوض، ألصق * ومثل " مع " و " من " و " عن " ها انطق تقدم أن الباء تكون للظرفية
وللسببية، وذكر هنا أنها تكون للاستعانة، نحو " كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين " وللتعديّة، نحو " ذهبت بزيد " ومنه قوله
تعالى: (ذهب الله بنورهم) وللتعويض، نحو: " اشتريت الفرس بألف درهم " ومنه قوله تعالى: (أولئك الذين اشتروا الحياة
الدنيا بالآخرة) وللإصاق، نحو " مررت بزيد " وبمعنى " مع " نحو " بعثك الثوب بطرازه " أي: مع طرازه، وبمعنى " من "
كقوله: * شر بن بماء البحر * [198] أي: من ماء البحر، وبمعنى " عن " نحو (سأل سائل بعذاب) أي: عن عذاب، وتكون
الباء - أيضا - للمصاحبة، نحو (فسبح بحمد ربك) [أي: مصاحبا حمد ربك]. * * * على للاستعلاء، معنى " في " و " عن "
* بعن تجاوزا عنى من قد فطن

[23]

وقد تجى موضع " بعد " و " على " كما " على " موضع " عن " قد جعلنا تستعمل " على " للاستعلاء كثيرا، نحو
" زيد على السطح " وبمعنى " في " نحو قوله تعالى: (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها) أي: في حين غفلة،
وتستعمل " عن " للمجازة كثيرا، نحو: " رميت السهم عن القوس " وبمعنى " بعد " نحو قوله تعالى (لتركبن طبقا عن
طبق) أي: بعد طبق، وبمعنى " على " نحو قوله: 208 - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عنى، ولا أنت ديانى
فتخزونى

[24]

أي: لا أفضلت في حسب على، كما استعملت " على " بمعنى " عن " في قوله:

[25]

209 - إذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبتني رضاها أي: إذا رضيت عنى. * * * شبه بكاف، وبها التعليل قد * يعنى، وزائدا لتوكيد ورد تأتي الكاف للتشبيه كثيرا، كقولك: " زيد كالاسد "، وقد تأتي

[26]

للتعليل، كقوله تعالى: (واذكروه كما هداكم) أي: لهديته إياكم، وتأتى زائدة للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى: (ليس كمثلته شئ) أي ليس مثله شئ، ومما زيدت فيه قول رؤية: 210 - * لو احق الاقرب فيها كالمقق * أي: فيها المقق، أي: الطول، وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الالف ؟ فقال: كهين، أي: هينا.

[27]

واستعمل اسما، وكذا " عن " و " على " * من أجل ذا عليهما من دخلا استعمل الكاف اسما قليلا، كقوله: 211 - أنتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

[28]

فالكاف: اسم مرفوع على الفاعلية، والعامل فيه " ينهى " والتقدير: ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن، واستعملت " على، وعن " اسمين عند دخول " من " عليهما، وتكون " على " بمعنى " فوق " و " عن " بمعنى " جانب "، ومنه قوله: 212 - غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل، وعن قيض بزياء مجهل

[29]

أي: غدت من فوقه، وقوله: 213 - ولقد أرانى للرماح ذريئة * من عن يمينى تارة وأمامي أي: من جانب يمينى.

[30]

و " مذ، ومنذ " اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل: ك " جئت مذ دعا " وإن يجرا في مضى فكمين * هما، وفي الحضور معنى " في " استبن

[31]

تستعمل " مذ، منذ " اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا، أو وقع بعدهما فعل، فمثال الاول " ما رأيته مذ يوم الجمعة " أو " مذ شهرنا " ف " مذ ": [اسم] مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك " منذ "، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني " جئت مذ دعا " ف " مذ ": اسم منصوب المحل على الظرفية، والعامل فيه " جئت ". وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر: بمعنى " من " إن كان المجرور ماضيا، نحو " ما رأيته مذ يوم الجمعة " أي: من يوم الجمعة، وبمعنى " في " إن كان حاضرا، نحو " ما رأيته مذ يومنا " أي: في يومنا. * * * وبعد " من وعن وباء " زيد " ما " * فلم يعق عن عمل قد علما تزداد " ما " بعد " من، وعن " والباء، فلا تكفها عن العمل، كقوله

[32]

تعالى: (مما خطيئتهم أغرقوا) وقوله تعالى: (عما قليل ليصبحن نادمين) وقوله تعالى: (فيما رحمة من الله لنت لهم). * * * وزيد بعد " رب، والكاف " فكف * وقد تليهما وجر لم يكف تزداد " ما " بعد " الكاف، ورب " فتكفهما عن العمل، كقوله: 214 - فإن الحمر من شر المطايا * كما الحبطات شر بنى تميم

[33]

وقوله: 215 - ربما الجامل المؤبل فيهم * وعنا جيح بينهن المهار

[34]

وقد تزداد بعدهما ولا تكفهما عن العمل، وهو قليل، كقوله: 216 - ماوى يا ربتما غارة * شعواء، كاللذعة بالميسم

[35]

وقوله: 217 - وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم * * * وحذفت " رب " فجرت بعد " بل " والفاء، وبعد الواو شاع ذا العمل

[36]

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، إلا في " رب " بعد الواو، وفيما سنذكره، وقد ورد حذفها بعد الفاء، و " بل " قليلا، فمثاله بعد الواو قوله: * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * ومثاله بعد الفاء قوله: 218 - فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهبتها عن ذى تائم محول

[37]

ومثاله بعد " بل " قوله: 219 - بل بلد ملء الفجاج قومه * لا يشترى كتانه وجهمه

[38]

والشائع من ذلك حذفها بعد الواو، وقد شذ الجرب " رب " محذوفة من غير أن يتقدمها شئ، كقوله: 220 - رسم دار وقفت في طلله * كدت أقصى الحياة من جلله * * *

[39]

وقد يجرب بسور رب، لدى * حذف، وبعضه يرى مطردا الجرب " رب " محذوفا على قسمين: مطرد، وغير مطرد. فغير المطرد، كقول رؤبة لمن قال له " كيف أصبحت ؟ ": " خير والحمد لله " التقدير: على خير، وقول الشاعر: 221 - إذا قيل: أي الناس شر قبيلة ؟ * أشارت كليب بالا كف الاصابع

[40]

أي: أشارت إلى كليب، وقوله: 222 - وكريمة من آل قيس ألفتة * حتى تبذخ فارتقى الاعلام أي: فارتقى إلى الاعلام.

[41]

والمطرذ كقولك: " بكم درهم اشتريت هذا " ؟ فدرهم: مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله، وهذا مطرد عندهما في مميز " كم " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر. * * *

[42]

ثانيا : الإضافة :

الإضافة نونا تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف كطور سينا والثانى اجرر، وانو " من " أو " في " إذا * لم يصلح الا ذاك، واللام خدا لما سوى ذينك، واخصص أولا * أو أعطه التعريف بالذى تلا

[43]

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف: من نون تلى الاعراب - وهى نون التثنية، أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما - أو تنوين، وجر المضاف إليه، فتقول: " هذان غلاما زيد، وهؤلاء بنوه، وهذا صاحبه ". واختلف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر - وهو اللام، أو " من "، أو " في " - وقيل: هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الاقوال]. ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، وزعم بعضهم أنها تكون أيضا بمعنى " من " أو " في "، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: " وانو من أو في - إلى آخره ". وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير " من " أو " في " فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى اللام فيتعين تقدير " من " إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف، نحو " هذا ثوب خز، وخاتم حديد " والتقدير: هذا ثوب من خز، وخاتم من حديد. ويتعين تقدير " في " إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف، نحو " أعجبنى ضرب اليوم زيدا " أي: ضرب زيد في اليوم، ومنه قوله تعالى: (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار).

[44]

فإن لم يتعين تقدير " من " أو " في " فالإضافة بمعنى اللام، نحو " هذا غلام زيد، وهذه يد عمرو " أي: غلام لزيد، ويد لعمرو. وأشار بقوله: " واخصص أولا - إلى آخره " إلى أن الإضافة على قسمين: محضة، وغيره محضة. فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله. وغير المحضة هي إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعد، وهذه لا تفيد الاسم [الاول] تخصيصا ولا تعريفا، على ما سنبين. والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسم الاول: تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة، نحو " هذا غلام امرأة "، وتعرفا إن كان المضاف إليه معرفة، نحو " هذا غلام زيد ". * * * وإن يشابه المضاف " يفعل " * وصفا، فعن تنكيره لا يعذل كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل

[45]

وذى الإضافة اسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية هذا هو القسم الثانى من قسمي الإضافة، وهو غير المحضة، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه " يفعل " (أي: الفعل المضارع - وهو: كل اسم فاعل أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال]. فمثال اسم الفاعل: " هذا ضارب زيد، الآن أو غدا، وهذا راجينا ". ومثال اسم المفعول: " هذا مضروب الاب، وهذا مروع القلب ". ومثال الصفة المشبهة: " هذا حسن الوجه، وقليل الحيل، وعظيم الامل ". فإن كان المضاف غير وصف، أو وصفا غير عامل، فالإضافة محضة: كالمصدر، نحو " عجبت من ضرب زيد " واسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو " هذا ضارب زيد أمس ". وأشار بقوله: " فعن تنكيره لا يعذل " إلى أن

هذا القسم من الاضافة - أعنى غير المحضة - لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا، ولذلك تدخل " رب " عليه، وإن كان مضافا لمعرفة، نحو " [رب] راجينا " وتوصف به النكرة،

[46]

نحو قوله تعالى: (هديا بالغ الكعبة) وإنما التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الاضافة فيه لفظية. وأما القسم الاول فيفيد تخصيصا أو تعريفا، كما تقدم، فلذلك سميت الاضافة فيه معنوية، وسميت محضة أيضا، لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول: " هذا ضارب زيد الآن " على تقدير " هذا ضارب زيدا " ومعناها متحد، وإنما أضيف طلبا للخفة. * * * ووصل " أل " بذا المضاف مغتفر * إن وصلت بالثان: ك " الجعد الشعر " أو بالذى له أضيف الثاني: ك " زيد الضارب رأس الجاني " لا يجوز دخول الالف واللام على المضاف الذى إضافته محضة، فلا تقول: " هذا الغلام رجل " لان الاضافة منافية للالف واللام، فلا يجمع بينهما.

[47]

وأما ما كانت [إضافته] غير محضة - وهو المراد بقوله " بذا المضاف " - أي بهذا المضاف الذى تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت - فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الالف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك، بشرط أن تدخل الالف واللام على المضاف إليه، ك " الجعد الشعر، والضارب الرجل "، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، ك " زيد الضارب رأس الجاني ". فإن لم تدخل الالف واللام على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه [المضاف إليه]، امتنعت المسألة، فلا تقول: " هذا الضارب رجل " [ولا " هذا الضارب زيد "] ولا " هذا الضارب رأس جان ". هذا إذا كان المضاف غير مثنى، ولا مجموع جمع سلامة لمذكر، ويدخل في هذا المفرد كما مثل، وجمع التكسير، نحو: " الصوارب - أو الضارب - الرجل، أو غلام الرجل " [وجمع السلامة لمؤنث، نحو " الضاربات الرجل، أو غلام الرجل "]. فإن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة المذكر كفى وجودها في المضاف، ولم يشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله: وكونها في الوصف كاف: إن وقع * مثنى، أو جمعا سبيله اتبع

[48]

أي: وجود الالف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنى، أو جمعا اتبع سبيل المثنى - أي: على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم - يغنى عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: " هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد " وتحذف النون للاضافة. * * * ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى، وأول موهما إذا ورد

[49]

المضاف يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص الشئ أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى: كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال: " قمح بر " ولا " رجل قائم " وما ورد موهما لذلك مؤول، كقولهم " سعيد كرز " فظاهر هذا أنه من إضافة الشئ إلى نفسه، لان المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد، فيؤول الاول بالمسمى، والثانى بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز، أي: مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين، ك " يوم الخميس "، وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: " حبة الحمقاء وصلاة الاولى "، والاصل: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الاولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والاولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه - وهو البقلة، والساعة - وأقيمت صفته مقامه، فصار " حبة الحمقاء، وصلاة الاولى " فلم يصف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره. وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا أن كان لحذف مؤهلا قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم منه ذلك

[50]

المعنى، نحو " قطعت بعض أصابعه " فصح تأنيث " بعض " لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث، لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: " قطعت أصابعه " ومنه قوله: 223 - مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم فأنت المر

لاضافته إلى الرياح، وجاز ذلك الصحة الاستغناء عن المر بالرياح، نحو " تسففت الرياح ". وربما كان المضاف مؤنثا فاكسب
التذكير من المذكر المضاف إليه، بالشرط

[51]

الذي تقدم، كقوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ف " رحمة " مؤنث، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى
" الله " تعالى. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول: " خرجت غلام هند "
إذلا يقال " خرجت هند " ويفهم منه خروج الغلام. * * * وبعض الاسماء يضاف أبدا * وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا من
الاسماء ما يلزم الاضافة، وهو قسمان: أحدهما: ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى، فلا يستعمل مفردا - أي: بلا إضافة - وهو
المراد بشطر البيت، وذلك نحو " عند، ولدى، وسوى، وقصارى الشئ، وحماذاه: بمعنى غايته ". والثاني: ما يلزم الاضافة
معنى دون لفظ، [نحو " كل، وبعض، وأى]، فيجوز أن يستعمل مفردا - أي: بلا إضافة - وهو المراد بقوله: " وبعض ذا "
أي: وبعض ما لزم الاضافة [معنى] قد يستعمل مفردا لفظا، وسيأتى كل من القسمين. * * *

[52]

وبعض ما يضاف حتما امتنع * إبلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع كوجد، لبي، ودوالي، سعدى، * وشذ إبلاء " لبي "
للبى من اللازم للاضافة لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمير، وهو المراد هنا، نحو " وحذك " أي: منفردا، و " لبيك " أي: إقامة
على إجابتك بعد إقامة، و " دوايك " أي: إدالة بعد إدالة، و " سعديك " أي: إسعادا بعد إسعاد، وشذ إضافة " لبي " إلى
ضمير الغيبة، ومنه قوله: 224 - إنك لو دعوتني ودوني * زوراء ذات مترع بيون. لقلت لبيه لمن يدعوني.

[53]

وشذ إضافة " لبي " إلى الظاهر، أنشد سيبويه: 225 - دعوت لما نابنى مسورا * فلبى، فلبى يدى مسور

[54]

كذا ذكر المصنف، ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في " لبي "، و " سعدى ". ومذهب سيبويه أن " لبيك "
" وما ذكر بعده مثني، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تثنيته المقصود بها التثنية، فهو على هذا ملحق
بالمثني، كقوله تعالى: (ثم ارجع البصر كرتين) أي، كرات، ف " كرتين ": ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: (ينقلب
إليك البصر خاسئا وهو حسير) أي: مزدجرا وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدجرا قليلا من كرتين فقط، فتعين أن يكون
المراد بـ " كرتين " التثنية، لا اثنتين فقط، وكذلك " لبيك " معناه إقامة بعد إقامة كما تقدم، فليس المراد الاثنتين فقط، وكذا
باقي أخواته، على ما تقدم في تفسيرها. ومذهب يونس أنه ليس بمثني، وأن أصله لبي، وأنه مقصور، قلبت ألفه ياء مع
المضمير، كما قلبت ألف " لدى "، وعلى " مع الضمير، في " لديه "، و " عليه ". ورد عليه سيبويه بأنه لو كان الامر كما ذكر
لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء،

[55]

كما لا تنقلب ألف " لدى " و " على "، فكما تقول: " على زيد " و " لدى زيد " كذلك كان ينبغي أن يقال: " لبي زيد "
" لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الالف ياء، فقالوا: * فلبى يدى مسور * [225] فدل ذلك على أنه مثني، وليس
بمقصور كما زعم يونس. * * * وألزموا إضافة إلى الجمل * " حيث " و " إذ " وإن ينون يحتمل أفراد إذ، وما كإذ معنى كإذ
* أضف جوارزا نحو " حين جانبد " من اللازم للاضافة: ما لا يضاف إلا إلى الجملة، وهو: " حيث، وإذ، وإذا ". فأما " حيث "
فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو " اجلس حيث زيد جالس "

[56]

وإلى الجملة الفعلية، نحو " اجلس حيث جلس زيد " أو " حيث يجلس زيد " وشذ إضافتها إلى مفرد كقوله: 226 -
أما ترى حيث سهيل طالعا * [نجما يضيئ كالشهاب لا معا]

[57]

وأما " إذ " فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية، نحو " جئتكَ إذ زيد قائم "، وإلى الجملة الالفعلية، نحو: " جئتكَ إذ قام زيد "، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضا عنها، كقوله تعالى: (وأنتم حينئذ تنظرون) وهذا معنى قوله: " وإن ينون يحتمل أفراد إذ " أي: وإن ينون " إذ " يحتمل أفرادها، أي: عدم إضافتها لفظا: لوقوع التنوين عوضا عن الجملة المضاف إليها. وأما " إذا " فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو " أتيتك إذا قام زيد "، ولا يجوز إضافتها إلى جملة اسمية، فلا تقول: أتيتك إذا زيد قائم " خلافا لقوم، وسيذكرها المصنف. وأشار بقوله: " وما كإذ معنى كإذ " إلى أن ما كان مثل " إذ " - في كونه ظرفا ماضيا غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه " إذ " من [الجملة، وهى [الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو " حين، ووقت، وزمان، ويوم "، فتقول: " جئتكَ حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم بكر، ويوم خرج خالد " وكذلك تقول: " جئتكَ حين زيد قائم "، وكذلك الباقي. وإنما قال المصنف: " أضف جوازا " ليعلم أن هذا النوع - أي ما كان مثل " إذ " في المعنى - يضاف إلى ما يضاف إليه " إذ " - وهو الجملة - جوازا، لا وجوبا.

[58]

فإن كان الطرف غير ماض، أو محدودا، لم يجر مجرى " إذ " بل يعامل غير الماضي - وهو المستقبل - معاملة " إذا " فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية، فتقول: " أجيئك حين يجئ زيد " ولا يضاف المحدود إلى جملة، وذلك نحو " شهر، وحول " بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو " شهر كذا، وحول كذا ". * * * وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا * واختر بنا متلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب، ومن بنى فلن يفندا

[59]

تقدم أن الاسماء المضافة إلى الجملة على قسمين: أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوما، والثاني: ما يضاف إليها جوازا. وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازا يجوز فيه الاعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية، نحو " هذا يوم جاء زيد، ويوم يقوم عمرو، أو يوم بكر قائم ". وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض البناء، وقد روى بالبناء والاعراب قوله: 227 - * على حين عاتبت المشيب على الصبا *

[60]

بفتح نون " حين " على البناء، وكسرهما على الاعراب. وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدا، فالمختار فيه الاعراب، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: " ومن بنى فلن يفندا " أي: فلن يغلط، وقد قرئ في السبعة: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) بالرفع على الاعراب، وبالفتح على البناء، هذا ما اختاره المصنف. ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية، إلا الاعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض. هذا حكم ما يضاف إلى الجملة جوازا، وأما ما يضاف إليها وجوبا فلازم للبناء، لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحيث، وإذ، وإذا. * * * * * وألزموا " إذا " إضافة إلى * جمل الافعال، ك " هن إذا اعتلى "

[61]

أشار في هذا البيت إلى ما تقدم ذكره، من أن " إذا " تلزم الاضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية، خلافا للاخفش والكوفيين، فلا تقول: " أجيئك إذا زيد قائم " وأما " أجيئك إذا زيد قام " فمرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعا على الابتداء، هذا مذهب سيويه. وخالفه الاخفش، فجوز كونه مبتدا خبره الفعل الذى بعده. وزعم السيرافى أنه لا خلاف بين سيويه والاخفش في جواز وقوع المبتدا بعد إذا، وإنما الخلاف بينهما في خبره، فسيويه يوجب أن يكون فعلا، والاخفش يجوز أن يكون اسما، فيجوز في " أجيئك إذا زيد قام " جعل " زيد " مبتدا عند

سيبويه والاختش، ويجوز " أجيئك إذا زيد قائم " عند الاختش فقط. * * * لمفهم اثنين معرف - بلا * تفرق - أضيف " كلتا "، و " كلا "

[62]

من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى: " كلتا " و " كلا "، ولا يضافان إلا إلى معرفة، مثنى لفظا [معنى]، نحو: " جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين " أو معنى دون لفظ، نحو " جاءني كلاهما، وكلتاها " ومنه قوله: 228 - إن للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله: " لمفهم اثنين معرف "، واحترز بقوله " بلا تفرق " من معرف أفهم الاثنين بتفرق، فإنه لا يضاف إليه " كلا وكلتا " فلا تقول " كلا زيد وعمرو جاء "، وقد جاء شاذًا، كقوله:

[63]

229 - كلا أخی وخليلي واجدى عضدا * في النائبات وإمام الملمات * * * ولا تضاف لمفرد معرف * " أيا "، وإن كررتها فأضف أو تنو الاجزاء، واخصص بالمعرفة * موصولة أيا، وبالعكس الصفه

[64]

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً * فمطلقاً كمل بها الكلاماً من الاسماء الملازمة للاضافة معنى " أي " ولا تضاف إلى مفرد معرفة، إلا إذا تكررت، ومنه قوله: 230 - ألا تسألون الناس أياً وأيكم * غداة التقينا كان خيراً وأكرماً

[65]

أو قصدت الاجزاء، كقولك: " أي زيد أحسن " ؟ أي: أي أجزاء زيد أحسن، ولذلك يجاب بالاجزاء، فيقال: عينه، أو أنفه، وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام وأي تكون: استفهامية، وشرطية، وصفة، وموصولة. فأما الموصولة فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فتقول: " يعجبني أيهم قائم "، وذكر غيره أنها تضاف - أيضاً - إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو " يعجبني أي رجلين قاما ". وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، ولا تضاف إلا إلى نكرة، نحو " مررت برجل أي رجل، ومررت بزيد أي فتى " ومنه قوله: 231 - فأومأت إيماء خفياً لحبتر * فله عينا حبتر أيما فتى

[66]

وأما الشرطية والاستفهامية: فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي سواء كانا منيبين، أو مجموعين، أو مفردين - إلا المفرد المعرفة، فإنهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية، فإنها تضاف إليه كما تقدم ذكره. واعلم أن " أيا " إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى، نحو " مررت برجل أي رجل، وبزيد أي فتى "، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للاضافة معنى لا لفظاً، نحو: " أي رجل عندك ؟ وأي عندك ؟ وأي رجل تضرب أضرب، وأيا تضرب أضرب، ويعجبني أيهم عندك، وأي عندك " ونحو " أي الرجلين تضرب أضرب، وأي رجلين تضرب أضرب، وأي الرجال تضرب أضرب، وأي رجال تضرب أضرب، وأي الرجلين عندك ؟ وأي للرجال عندك ؟ وأي رجل، وأي رجلين، وأي رجال ؟ ". * * * وألزموا إضافة " لدن " فجر * ونصب " غدوة " بها عنهم ندر

[67]

ومع مع فيها قليل، ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل من الاسماء الملازمة للاضافة " لدن، ومع ". فأما " لدن " فلابتداء غاية زمان أو مكان، وهي مبنية عند أكثر العرب، لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد - وهو الظرفية، وابتداء الغاية - وعدم جواز الاخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بحرهما بمن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بمن، كقوله تعالى: (وعلمناه من لدنا علماً)، وقوله تعالى: (لينذر بأساً شديداً من لدنه)، وقيس تعربها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: (لينذر بأساً شديداً من لدنه) لكنه أسكن الدال، وأشمها الضم.

[68]

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قوله: 232 - تنتهض الرعدة في ظهيري * من لدن الظهر إلى العصير ويجر ماولى " لدن " بالاضافة، إلا " غدوة " فإنهم نصبوها بعد " لدن " كقوله: 233 - وما زال مهري مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

[69]

وهى منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: " ونصب غدوة بها عنهم ندر " وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعة غدوة. ويجوز في " غدوة " الجر، وهو القياس، ونصبها نادر في القياس، فلو عطفت على " غدوة " المنصوبة بعد " لدن " جاز نصب عطفا على اللفظ، والجر مراعاة للاصل، فتقول " لدن غدوة وعشية، وعشية " ذكر ذلك الاخفش. وحكى الكوفيون الرفع في " غدوة " بعد " لدن " وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوة [و " كان " تامة].

[70]

وأما " مع " فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو " جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر " والمشهور فيها فتح العين، وهى معربة، وفتحها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله: 234 - فريشى منكم وهواى معكم * وإن كانت زيارتكم لماما وزعم سيويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الاجماع على ذلك، وهو فاسد، فإن سيويه زعم أن ساكنة العين اسم.

[71]

هذا حكمها إن وليها متحرك - أعنى أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهى لغة ربيعة - فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول " مع ابنك " والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول " مع ابنك ". * * * واضم - بناء - " غيرا " ان عدمت ما * له أضيف، وناويا ما عدما قبل كغير، بعد، حسب، أول * ودون، والجهات أيضا، وعل وأعربوا نصبا إذا ما نكرا * قبلا " وما من بعده قد ذكرا

[72]

هذه الاسماء المذكورة - وهى: غير، وقيل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست - وهى: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك - وعل، لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها، وتعرب في بقيتها. فتعرب إذا أضيفت لفظا، نحو " أصبت درهما لا غيره، وجئت من قبل زيد " أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ، كقوله: 235 - ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا، فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فتكون [حينئذ] نكرة، ومنه قراءة من قرأ: (لله الامر من قبل ومن بعد) بجر " قبل، وبعد " وتنوينهما، وكقوله:

[73]

236 - فساغ لى الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الحميم هذه هي الاحوال الثلاثة التى تعرب فيها.

[74]

أما الحالة [الرابعة] التى تبنى فيها فهى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، فإنها تبنى حينئذ على الضم، نحو (لله الامر من قبل ومن بعد) وقوله: 237 - * أقب من تحت عريض من عل * وحكى أبو على الفارسى " ابدأ بذا من أول " بضم اللام وفتحها وكسرها - فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنى، والفتح على الاعراب لعدم نية المضاف

[75]

إليه، لفظا ومعنى، وإعرابها إعراب مالا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليه لفظا. فقول المصنف " واضمم بناء - البيت " إشارة إلى الحالة الرابعة. وقوله: " ناويا ما عدما " مراده أنك تبنىها على الضم إذا حذف ما تضاف إليه ونويته معنى لا لفظا. وأشار بقوله: " وأعربوا نصبا " إلى الحالة الثالثة، وهى ما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فإنها تكون حينئذ نكرة معربة. وقوله: " نصبا " معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دخل [عليها] جرت، نحو " من قبل ومن بعد ". ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين - أعنى الاولى، والثانية - لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب - وهو: الاعراب، وسقوط التنوين - كما تقدم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها]. * * * وما يلى المضاف يأتي خلفا * عنه في الاعراب إذا ما حذف

[76]

يحذف المضاف القيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: (وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) أي: حب العجل، وكقوله تعالى: (وجاء ربك) أي: أمر ربك، فحذف المضاف - وهو " حب، وأمر " - وأعرب المضاف إليه - وهو " العجل، وربك " - بإعرابه. * * * وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدا لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف

[77]

قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف، كقول الشاعر: 238 - أكل امرئ تحسيين امرأ * ونار توقد بالليل نارا [و] التقدير " وكل نار " فحذف " كل " وبقي المضاف إليه مجرورا

[78]

كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو: العطف على مماثل المحذوف وهو " كل " في قوله " أكل امرئ ". وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره، والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: (تريدون عرض الدنيا، والله يريد الآخرة) في قراءة من جر " الآخرة " والتقدير " والله يريد باقى الآخرة " ومنهم من يفدره " والله يريد عرض الآخرة " فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ [به]، والاول أولى، وكذا قدره ابن أبى الربيع في شرحه للايضاح. * * * ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله، إذا به يتصل بشرط عطف وإضافة إلى * مثل الذى له أضفت الاول يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا، فيحذف تنوينه

[79]

وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الاول، كقولهم: " قطع الله يدور جل من قالها " التقدير: " قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها " فحذف ما أضيف إليه " يد " وهو " من قالها " لدلالة ما أضيف إليه " رجل " عليه، ومثله قوله: 239 - * سقى الارضين الغيث سهل وحزنها *

[80]

[التقدير " سهلها وحزنها "] فحذف ما أضيف إليه " سهل " ، لدلالة ما أضيف إليه " حزن " عليه. هذا تقرير كلام المصنف، وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الاول، كقوله: ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف [235] فحذف ما أضيف إليه " قبل " وأبقاه على حاله لو كان مضافا، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: " ومن قبل ذلك " ومثله قراءة من قرأ شذوذا: (فلا خوف عليهم) أي: فلا خوف شئ عليهم. وهذا الذى ذكره المصنف - من أن الحذف من الاول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور - هو مذهب المبرد.

[81]

ومذهب سيويه أن الاصل " قطع الله يد من قالها ورجل من قالها " فحذف ما أضيف إليه " رجل " فصار " قطع الله يد من قالها ورجل " ثم أقحم قوله " ورجل " بين المضاف - وهو " يد " - والمضاف إليه - الذى هو " من قالها " - فصار " قطع الله يد ورجل من قالها ". فعلى هذا يكون الحذف من الثاني، لا من الاول، على مذهب المبرد بالعكس. قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى " من قالها " ولا حذف في الكلام: لا من الاول، ولا من الثاني. * *

[82]

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفا أجز، ولم يعب فصل يمين، واضطرارا وحدا * بأجنبي، أو بنعت، أو ندا اجار المصنف أن يفصل - في الاختيار - بين المضاف الذى هو شبه الفعل - والمراد به المصدر، اسم الفاعل - والمضاف إليه، بما نصبه المضاف: من مفعول به: أو ظرف، أو شبهه فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) في قراءة ابن عامر، بنصب " أولاد " وجر الشركاء. ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذى هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته: " ترك يوما نفسك وهوها، سعى لها في رداها "

[83]

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذى هو اسم فاعل قراءة بعض السلف (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب " وعد " وجر " رسل ". ومثال الفصل بشبهه الطرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء: " هل أنتم تاركولى صاحبي " وهذا معنى قوله " فصل مضاف - إلى آخره ". وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم، حكى السكاكى: " هذا غلام والله زيد " ولهذا قال المصنف: " ولم يعب فصل يمين ". وأشار بقوله: " واضطرارا وحدا " إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء. فمثال الأجنبي قوله: 240 - كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل ففصل بـ " يوما " بين " كف " و " يهودى " وهو أجنبي من " كف، لانه معمول لـ " خط " .

[84]

ومثال النعت قوله: 241 - نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الابطاح طالب

[85]

الاصل " من ابن أبي طالب شيخ الابطاح " وقوله: 242 - ولئن حلفت على يدك لاحلفن * ييمين أصدق من يمينك مقسم الاصل " ييمين مقسم أصدق من يمينك ". ومثال النداء قوله:

[86]

243 - وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقر وقوله: 244 - كأن بر ذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام الاصل " وفاق بجير يا كعب " و " كأن برذون زيد يا أبا عصام ". * * *

[88]

المضاف إلى ياء المتكلم آخر ما أضيف للياء اكسر، إذا * لم يك معتلا: كرام، وقذى أويك كابنين وزيدين، فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى وتدغم الياء فيه والواو، وإن * ما قبل واو ضم فاكسره يهن

[89]

وألفا سلم، وفي المقصور - عن * هذيل - انقلابها ياء حسن يكسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، إن لم يكن مقصورا، ولا منقوصا، ولا مثنى، ولا مجموعا جمع سلامة المذكر، كالمفرد وجمعي التكسير الصحيحين، وجمع السلامة للمؤنث، والمعتل الجارى مجرى الصحيح، نحو " غلامي، وغلماي، وفتياتي، ودلوي، وطبيبي ". وإن كان معتلا، فإما أن يكون مقصورا أو منقوصا، فإن كان منقوصا

[90]

أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، وفتحت ياء المتكلم، فتقول: " فاضى " رفعا ونصبا وجرا، وكذلك تفعل بالمثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: " رأيت غلامي وزيدي " و " مررت بـغلامي وزيدي " والاصل: بـغلامين لى وزيدين لى، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم. وأما جمع المذكر السالم - في حالة الرفع - فتقول فيه أيضا: " جاء زيدي "، كما تقول في حالة النصب والجر، والاصل: زيدوي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة التصح الياء، فصار اللفظ: زيدوي. وأما المثنى - في حالة الرفع - فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده، فتقول: زيداي، وغلماي " عند جميع العرب. وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله المثنى المرفوع، فتقول " عصاي، وفتاي ". وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم، فتقول " عصى " ومنه قوله: 245 - سبقوا هوى، وأعنقوا لهواهم * فتخرموا، ولكل جنب مصرع ؟

[91]

فالحاصل: أن ياء المتكلم تفتح مع المنقوص: ك " رامى "، والمقصور: ك " عصاي " والمثنى: ك " غلاماي " رفعا، و " غلامي " نصبا وجرا، وجمع المذكر السالم: ك " زيدي " رفعا ونصبا وجرا. وهذا معنى قوله: " فذى جميعها الياء بعد فتحها احتذى ". وأشار بقوله: " وتدغم " إلى أن الواو في جمع المذكر السالم والياء في المنقوص وجمع المذكر السالم والمثنى، تدغم في ياء المتكلم. وأشار بقوله: " وإن ما قبل واو ضم " إلى أن ما قبل واو الجمع: إن انضم عند وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم - بل انفتح - بقى على فتحه، نحو " مصطفىون "، فتقول: " مصطفى "

[92]

وأشار بقوله: " وألفا سلم " إلى أن ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور، لا تقلب ألفه ياء، بل تسلم، نحو " غلاماي " و " عصاي ". وأشار بقوله: " وفي المقصور " إلى أن هذيل تقلب ألف المقصور خاصة: فتقول: " عصى ". وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه: الفتح، والتسكين، فتقول: " غلامي، وغلماي ". * * *

[93]

إعمال المصدر بفعله المصدر ألحق في العمل *: مضافا، أو مجردا، أو مع أل إن كان فعل مع " أن " أو " ما " يحل * محله، ولاسم مصدر عمل يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين: أحدهما: أن يكون نائبا مناب الفعل، نحو: " ضربا زيدا "

ف " زيدا " منصوب ب " ضربا " لنيابته مناب " اضرب " وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في " اضرب " وقد تقدم ذلك في باب المصدر. والموضع الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا ب " أن " والفعل، أو ب " ما " والفعل، وهو المراد بهذا الفصل، فيقدر ب " أن " إذا أريد المضى أو

[94]

الاستقبال، نحو " عجبت من ضربك زيدا - أمس، أو غدا " والتقدير: من أن ضربت زيدا أمس، أو من أن تضرب زيدا غدا، ويقدر ب " ما " إذا أريد به الحال، نحو: " عجبت من ضربك زيدا الآن " التقدير: مما تضرب زيدا الآن. وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال: مضافا، نحو " عجبت من ضربك زيدا " ومجردا عن الإضافة وأل - وهو المنون - نحو: " عجبت من ضرب زيدا " ومحلى بالالف واللام، نحو " عجبت من الضرب زيدا ". وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنون، وإعمال المنون أكثر من إعمال المحلى ب " أل "، ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرد، ثم المحلى. ومن إعمال المنون قوله تعالى: (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما " ف " يتيما " منصوب ب " إطعام "، وقول الشاعر: 246 - بضرب بالسيوف رؤوس قوم * أزلنا هامهن عن المقيل

[95]

ف " رؤوس " منصوب ب " ضرب " . ومن إعماله وهو محلى ب " أل " قوله: 247 - ضعيف النكاية أعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل

[96]

وقوله: 248 - فإنك والتأبين عروة بعدما * دعاك وأيدينا إليه شوارع

[97]

وقوله: 249 - لقد علمت أولى المغيرة أننى * كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

[98]

ف " أعداءه " : منصوب ب " النكاية "، و " عروة " منصوب ب " التأبين " و " مسمعا " منصوب ب " الضرب ". * * * وأشار بقوله: " ولاسم مصدر عمل " إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل، والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة [على معناه]، وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا - من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاء، فإنه مساو لاعطاء معنى، ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظا وتقديرا، ولم يعوض عنها شئ. واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا، فإنه

لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدرا، وذلك نحو: " قتال " فإنه مصدر " قاتل " وقد خلا من الالف التى قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظا، ولم يخل [منها] تقديرا، ولذلك نطق بها في بعض المواضع، نحو: " قاتل قيتالا، وضارب ضيرابا " لكن انقلبت الالف ياء الكسر ما قبلها. واحترز بقوله " دون تعويض " مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا، ولكن عوض عنه شئ، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر، وذلك نحو عدة، فإنه مصدر " وعد " وقد خلا من الواو التى في فعله لفظا وتقديرا، ولكن عوض عنها التاء. وزعم ابن المصنف أن " عطاء " مصدر، وأن همزته حذفت تخفيفا، وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين. ومن إعمال اسم المصدر قوله: 250 - أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتعا

[100]

ف " المائة " منصوب بـ " عطائك " ومنه حديث الموطأ: " من قبلة الرجل امرأته الوضوء "، فـ " امرأته " منصوب بـ " قبلة " وقوله: 251 - إذا صح عون الخالق المرء لم يجد * عسيرا من الآمال إلا ميسرا وقوله: 252 - بعشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفا

[101]

وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الاجماع على جواز إعماله فقد وهم، فإن الخلاف في ذلك المشهور، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: * أكفرا - البيت * [250] وقال ضياء لدين بن العلي في البسيط: ولا بعد أن ما قام مقام المصدر بعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسا. * * * وبعد جرة الذي أضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله

[102]

يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول، نحو " عجبت من شرب زيد العسل " وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل، نحو: " عجبت من شرب العسل زيد "، ومنه قوله: 253 - تنفى يداها الحصى في كل هاجرة * نفى الدراهم تنقاد الصياريف

[103]

وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة، خلافا لبعضهم، وجعل منه قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)، فأعرب " من " فاعلا بحج ورد بأنه يصير المعنى: والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع، وليس كذلك، فـ " من " بدل من " الناس "، والتقدير: والله على الناس مستطيعهم حج البيت، وقيل: " من " مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير، من استطاع منهم فعلية ذلك. ويضاف المصدر أيضا إلى الطرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: " عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا ". * * * وجر ما يتبع ماجر، ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن

[104]

إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجرورا لفظا، مرفوعا محلا، فيجوز في تابعه - من الصفة، والعطف، وغيرهما - مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع، فتقول، " عجبت من شرب زيد الطريف، والطريف "، ومن إتباعه [على] المحل قوله: 254 - حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظلوم فرفع " المظلوم " لكونه نعتا لـ " لمعقب " على المحل.

[105]

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظا، منصوف محلا، فيجوز - أيضا - في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحل قوله: 255 - قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فـ " الليانا "، معطوف على محل " الافلاس ".

[106]

إعمال اسم الفاعل كفعله اسم فاعل في العمل * إن كان عن مضييه بمعزل لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفا بأل، أو مجردا. فإن كان مجردا عمل عمل فعله، من الرفع والنصب، إن كان مستقبلا أو حالا، نحو " هذا ضارب زيدا - الآن، أو غدا " وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات، لموافقة " ضارب " لـ " يضرب "، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظا ومعنى. وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى، لا لفظا، فلا تقول. " هذا ضارب زيدا

أمس "، بل يجب إضافته، فتقول " هذا ضارب زيد أمس "، وأجاز الكسائي إعماله، وجعل منه قوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)

[107]

ف " ذراعيه " منصوب ب " باسط "، وهو ماضٍ، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية. * * * وولى استفهاما، أو حرف ندا، * أو نفيا، أو جاصة، أو مسندا أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شئ قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو " أضارب زيد عمرا "، أو حرف النداء، نحو " يا طالعا جبلا " أو النفي، نحو " ما ضارب زيد عمرا " أو يقع نعتا، نحو " مررت برجل ضارب زيدا " أو حالا، نحو " جاء زيد راكبا فرسا " ويشمل هذين [النوعين] قوله: " أو جاصة " وقوله: " أو مسندا " معناه أنه يعمل إذا وقع خيرا، وهذا يشمل خبر المبتدأ، نحو " زيد ضارب عمرا " وخبر ناسخه أو مفعوله، نحو " كان زيد ضاربا عمرا، وإن زيدا ضارب عمرا، وظننت زيدا ضاربا عمرا، وأعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا ". * * *

[108]

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله، كما لو اعتمد على مذكور، ومنه قوله: 256 - وكم مالى عينيه من شئ غيره * إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمي

[109]

ف " عينيه ": منصوب ب " مالى " و " مالى ": صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالى، ومثله قوله: 257 - كناطق صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير: كوعل ناطح صخرة * * *

[110]

وإن يكون صلة أل ففى المصى * وغيره إعماله قد ارتضى إذا وقع اسم الفاعل صلة للالف واللام عمل: ماضيا، ومستقبلا، وحالا، لوقوعه حينئذ موقع الفعل، إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: " هذا الضارب زيدا - الآن، أو غدا، أو أمس ". هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة من النحويين - منهم الرماني - أنه إذا وقع صلة لال لا يعمل إلا ماضيا، ولا يعمل مستقبلا، ولا حالا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل، والعجب أن هذين المذهبين ذكرهما المصنف في التسهيل، وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للالف واللام عمل:

[111]

ماضيا، ومستقبلا، وحالا، باتفاق، وقال بعد هذا أيضا: ارتضى جميع النحويين إعماله، يعنى إذا كان صلة لال. * * * فعال أو مفعال أو فعول - في كثرة - عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل * وفي فاعل قل ذا وفعل يصاغ للكثرة: فعال، ومفعال، وفعول، وفعيل، وفعل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الاول أكثر من إعمال فاعل وفعل، وإعمال فاعل أكثر من إعمال فعل. فمن إعمال فعال ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: " أما العسل فأنا شراب "، وقول الشاعر:

[112]

258 - أذا الحرب لباسا إليها جلالها * وليس بولاج الخوالف أعقلا ف " العسل " منصوب ب " شراب "، و " جلالها " منصوب ب " لباس ".

[113]

ومن إعمال مفعال قول بعض العرب: " إنه لمنحار بوائكها " ف " بوائكها " منصوب ب " منحار ". ومن إعمال فاعول قول الشاعر: 259 - عشية سعدى لو تراءت لراهب * بدومة تجر دونه وحجيج قلى دينه، واهتاج للشوق، إنها * على الشوق إخوان العزاء هيوح

[114]

ف " إخوان " منصوب ب " هيوح ". ومن إعمال فاعيل قول بعض العرب: " إن الله سميع دعاء من دعاه " ف " دعاء " منصوب ب " سميع ". ومن إعماله قعل ما أنشده سيويوه: 260 - حذر أمورا لا تضير، وأمن * ما ليس منجيه من الأقدار

[115]

وقوله: 261 - أتانى أنهم مزقون عرضى * جحاش الكرمليين لها فديد ف " أمورا " منصوب ب " حذر "، و " عرضى " منصوب ب " مزق " * * *

[116]

وما سوى المفرد مثله جعل * في الحكم والشروط حيثما عمل ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع - نحو: الضاربين، والضاربتين، والضاربين، والضراب، والضارب، والضاربات - فحكما حكم المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط، فتقول: " هذان الضاربان زيذا، وهؤلاء الفاتلون بكرا "، وكذلك الباقي، ومنه قوله: 262 - أوالفا مكة من ورق الحمى *

[117]

[أصله الحمام] وقوله: 263 - ثم زادوا أنهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

ثالثا : نعم وبئس :

نعم وبئس، وما جرى مجراهما فعلان غير متصرفين * نعم وبئس، رافعان اسمين مقارنى " أل " أو مضافين لما * قارنهما: ك " نعم عقبى الكرما " ويرفعان مضمرا يفسره * مميز: ك " نعم قوما معشرة " مذهب جمهور النحويين أن " نعم، وبئس " فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو " نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد " وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم " نعم السير على بئس العبر " وقول

[161]

الآخر " والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة " وخرج على جعل " نعم وبئس " مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا " نعم وبئس "، والتقدير: نعم السير على غير مقول فيه بئس الغير، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء " نعم وبئس " على فعليتهما. وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون محلى بالالف واللام، نحو " نعم الرجل زيد " ومنه قوله تعالى: (نعم المولى ونعم النصير) واختلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خصت زيذا بالذكر، فتكون قد

مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة، وقيل: هي للعهد. الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه " أل "، كقوله: " نعم عقبى الكرما "، ومنه قوله تعالى: (ولنعم دار المتقين) الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو

[162]

" نعم قوما معشره " ففى " نعم " ضمير مستتر يفسره " قوما " و " معشره " مبتدأ، وزعم بعضهم أن " معشره " مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن " قوما " حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثل " نعم قوما معشرة " قوله تعالى: (بنس للظالمين بدلا) وقول الشاعر: 273 - لنعم موثلاً المولى إذا حذرت * بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن وقول الآخر: 274 - تقول عرسى وهى لى فى عومره: * بنس امرأ، وإننى بنس المره * * *

[163]

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في " نعم " وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: " نعم الرجل رجلا زيد "، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

[164]

275 - والتغليوب بنس الفحل فحلهم * فحلا، وأمهم زلاء منطبق وقوله: 276 - تزود مثل زاد أبىك فىنا * فنعم الزاد زاد أبىك زادا

[165]

وفصل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: " نعم الرجل فارسا زيد " وإلا فلا، نحو: " نعم الرجل رجلا زيد ". فإن كان الفاعل مضمراً، جاز الجمع بينه وبين التمييز، اتفاقاً، نحو: " نعم رجلا زيد ". * *

[166]

و " ما " مميّز، وقيل: فاعل، * فى نحو " نعم ما يقول الفاضل " تقع " ما " بعد " نعم، وبنس " فتقول: " نعم ما " أو " نعماً "، و " بنس ما " ومنه قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعماً هي) وقوله تعالى: (بنسما اشتروا به أنفسهم) واختلف فى " ما " هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل " نعم " ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهى اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه. * * * ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا يذكر بعد " نعم، وبنس " وفاعلها اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح

[167]

أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه، نحو: " نعم الرجل زيد، وبنس الرجل عمرو، ونعم غلام القوم زيد، وبنس غلام القوم عمرو، ونعم رجلاً زيد، وبنس رجلاً عمرو " وفي إعرابه وجهان مشهوران: أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه. والثانى: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير " هو زيد، وهو عمرو " أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو. ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الأول. وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: " زيد الممدوح ". * * * وإن يقدم مشعر به كفى * ك " العلم نعم المقتنى والمقتنى " إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخر، كقوله تعالى في أيوب: (إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب) أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - لدلالة ما قبله عليه. * * *

واجعل كبئس " ساء " واجعل فعلا * من ذي ثلاثة كنعم مسجلا تستعمل " ساء " في الذم استعمال " بنس " ، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس - وهو المحلى بالالف واللام، نحو " ساء الرجل زيد " والمضاف إلى ما فيه الالف واللام، نحو " ساء غلام القوم زيد " ، والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو " ساء رجلا زيد " ومنه قوله تعالى: (ساء مثلا القوم الذين كذبوا) - ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد " بنس " ، وإعراجه كما تقدم. وأشار بقوله: " واجعل فعلا " إلى أن كل فعل ثلاثى يجوز أن يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة " نعم، وبئس " في جميع ما تقدم لهما من الاحكام، فتقول: " شرف الرجل زيد، ولوم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلا زيد " . ومقتضى هذا الاطلاق أنه يجوز في علم أن يقال: " علم الرجل زيد " ، بضم عين الكلمة، وقد مثل هو وابنه به. وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل " علم، وجهل، وسمع " إلى فعل يضم العين، لان العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتهما على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها،

بل نبقيةا على حالها، كما أبقوها، فتقول: " علم الرجل زيد، وجهل الرجل عمرو، سمع الرجل بكر " . * * * ومثل نعم " حبذا " ، والفاعل " ذا " * * * وإن ترد ذما فقل: " لا حبذا " يقال في المدح: " حبذا زيد " ، وفي الذم: " لا حبذا زيد " كقوله: 277 - ألا حبذا أهل الملا، غير أنه * إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

واختلف في إعرابها، فذهب أبو على الفارسي في البغد - ادبيات، وابن برهان، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف، إلى أن " حب " فعل ماض، و " ذا " فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وتقديره " هو زيد " أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف. وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الاصول، وابن هشام اللخمي - واختاره ابن عصفور - إلى أن " حبذا " اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت " حب " مع " ذا " وجعلنا اسما واحدا.

وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن " حبذا " فعل ماض، و " زيد " فاعله، فركبت " حب " مع " ذا " وجعلنا فعلا، وهذا أضعف المذاهب. * * * وأول " ذا " المخصوص أيا كان، لا * تعدل بذا، فهو يضاهاى المثلا أي: أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد " ذا " على أي حال كان، من الافراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تغير " ذا " لتغير المخصوص، بل يلزم الافراد والتذكير، وذلك لانها أشبهت المثل، والمثل لا يغير، فكما تقول " الصيف ضيعت اللبن " للمذمور والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره، تقول: " حبذا زيد، [وحبذا هند] والزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات " فلا تخرج " ذا " عن الافراد والتذكير، ولو خرجت لقليل " حبذى هند، وحبذان الزيدان، وحبتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات " . * * *

وما سوى " ذا " ارفع بحب، أو فجر * بالبا، ودون " ذا " انضمام الحاکثر يعنى أنه إذا وقع بعد " حب " غير " ذا " من الاسماء جاز فيه وجهان: الرفع بحب، نحو " حب زيد " والجر بباء زائدة، نحو " حب يزيد " وأصل حب: حب، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حب. ثم إن وقع بعد " حب " ذا وحب فتح الحاء، فتقول: " حب ذا " وإن وقع بعدها غير " ذا " جاز ضم الحاء، وفتحها، فتقول " حب زيد " و " حب زيد " . وروى بالوجهين قوله: 278 - فقلت: اقلوها عنكم بمزاجها، * وحب بها مقتولة حين تقتل

رابعا : أفعال التفضيل :

أفعل التفضيل صغ من مصوغ منه للتعجب * " أفعل " للتفضيل، وأب اللذابي يصاغ من الافعال التى يجوز التعجب منها - للدلالة على التفضيل - وصف على وزن " أفعل " فتقول: " زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد " كما تقول " ما أفضل زيدا، وما أكرم خالدا " وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبنس، ولا من فعل

[175]

لا يقبل المفاضلة، كمات وفنى، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفى، نحو " ما عاج بالدواء، وما ضرب " ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل، نحو " حمر، وعرور " ولا من فعل مبنى للمفعول، نحو " ضرب، وجن " وشذ منه قولهم: " هو أخصر من كذا " فبنوا أفعل التفضيل من " اختصر " وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبنى للمفعول، وقالوا: " أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن " فبنوا أفعل التفضيل - شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعل. * * * وما به إلى تعجب وصل * لمانع، به إلى التفضيل صل تقدم - في باب التعجب - أنه يتوصل إلى التعجب من الافعال التى لم تستكمل الشروط ب " أشد " ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الافعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب، فكما تقول: " ما أشد استخراجه " تقول: " هو أشد استخراجا من زيد " وكما تقول: " ما أشد حمرة " تقول: " هو أشد حمرة من زيد " لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد " أشد " مفعولا، وههنا ينتصب تمييزا. * * *

[176]

وأفعل التفضيل صله أبدا * : تقديرا، أو لفظا، بمن إن جردا لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال، الاول: أن يكون مجردا، الثاني: أن يكون مضافا، الثالث: أن يكون بالالف واللام. فإن كان مجردا فلا بد أن يتصل به " من " لفظا، أو تقديرا، جارة للمفضل، نحو " زيد أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو " وقد تحذف " من " ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) أي: وأعز منك [نفرا]. وفهم من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان ب " أل " أو مضافا لا تصحبه " من "، فلا تقول: " زيد الافضل من عمرو "، ولا " زيد أفضل الناس من عمرو ".

[177]

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا، كالأية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر، كقوله: 279 - دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى في هواك مضللا ف " أجمل " أفعل تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في " دنوت " وحذفت منه " من "، والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر.

[178]

ويلزم أفعل التفضيل المجرى الافراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله: وإن لمنكور يصف، أو جردا * ألزم تذكيرا، وأن يوحدا فتقول: " زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء " فيكون " أفعل " في هاتين الحالتين مذكرا ومفردا، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع. * * * وتلو " أل " طبق، وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه

[179]

هذا إذا نويت معنى " من " وإن * لم تنو فهو طبق ما به قرن إذا كان أفعل التفضيل ب " أل " لزمته مطابقته لما قبله: في الافراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيد الافضل، والزيدان الافضلان، والزيدون الافضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات "، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: " الزيدون الافضل " ولا " الزيدان الافضل " ولا " هند الافضل " ولا " الهندان الافضل " ولا " الهندات الافضل "، ولا يجوز أن تقترب به " من "، فلا تقول: " زيد الافضل من عمرو " فأما قوله:

280 - ولست بالاكتر منهم حصى * وإنما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام، والاصل: ولست بأكثر منهم، أو جعل " منهم " متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام، لا بما دخلت عليه الالف واللام، والتقدير " ولست بالاكتر أكثر منهم " .

وأشار بقوله: " وما لمعرفة أضيف - إلخ " إلى أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل، جاز فيه وجهان، أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: " الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء " والثاني: استعماله كالمقرون بالالف واللام، فتجب مطابقتها لما قبله، فتقول، " الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل النساء، أو فضليات النساء "، ولا يتعين الاستعمال الاول، خلافا لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)، ومن استعماله مطابقا قوله تعالى: (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: " ألا أخبركم بأحبكم إلي، وأقربكم منى منازل يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقا، الموطئون أكنافا، الذين يألفون ويؤلفون " . والذين أجازوا الوجهين قالوا: الافصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصح في قوله " فاخترنا أفصحهن " قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: " فصاهن " . فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم: " الناقص والاشج أعدلا بنى مروان " أي: عادلا بنى مروان. وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله: " هذا إذا نويت معنى من - البيت " أي: جواز الوجهين - أعنى المطابقة وعدمها -

مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى " من " أي: إذا نوى التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به. قيل: ومن استعمال صيغة أفعال لغير التفضيل قوله تعالى: (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وقوله تعالى: (ربكم أعلم بكم) أي: وهو هين عليه، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر: وإن مدت الايدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل [77] أي: لم أكن بعجلهم، وقوله: 281 - إن الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى: (وهو أهون عليه): إنه بمعنى هين، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له]. * * * وإن تكن بتلو " من " مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما كمثل " ممن أنت خير " ؟ ولدى * إخبار التقديم نزرا وردا

تقدم أن أفعال التفضيل إذا كان مجردا جئ بعده " بمن " جارة للمفضل عليه، نحو " زيد أفضل من عمرو "، و " من " ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم استفهام، فإنه يجب - حينئذ - تقدم " من " ومجرورها نحو " ممن أنت خير ؟ ومن أيهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ " وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله " ولدى إخبار التقديم نزرا وردا " ومن ذلك قوله: 282 - فقالت لنا: أهلا وسهلا، وزودت * جنى النحل، بل ما زودت منه أطيّب

والتقدير: بل ما زودت أطيب منه، وقول ذى الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل: 283 - ولا عيب فيها غير أن سريعتها * قطوف، وأن لا شئ منهن أكسل

[التقدير: وأن لا شئ أكسل منهن]، وقوله: 284 - إذا سايرت أسماء يوما طعينة * فأسماء من تلك الطعينة أمّح التقدير: فأسماء أمّح من تلك الطعينة. * * *

ورفعه الظاهر نزر، ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كلن ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، أولا. فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا، وإنما يرفع ضميرا مستترا، نحو: " زيد أفضل من عمرو " ففى " أفضل " ضمير مستتر عائد على

" زيد "، فلا تقول: " مررت برجل أفضل منه أبوه " فترفع " أبوه " بـ " أفضل " إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه. فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعال بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيا، مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو: " ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " و " الكحل " مرفوع بـ " أحسن " لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: " ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد " ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة " وقول الشاعر، أنشده سيبويه، 285 - مررت على وادى السباع، ولا أرى * كوادى السباع - حين يظلم - واديا

أقل به ركب أتوه تئية * وأخوف - إلا ما وقى الله - ساريا فـ " ركب " مرفوع بـ " أقل "، فقول المصنف " ورفع الظاهر نزر " إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله " ومتى عاقب فعلا " إشارة إلى الحالة الثانية. * * *

خامسا : التعجب :

التعجب بأفعال انطق بعد " ما " تعجبا * أو جئ يـ " أفعال " قبل مجرور بها وتلو أفعال انصينه: كـ " ما * أو في خليلينا، وأصدق بهما للتعجب صيغتان: إحداهما " ما أفعله " والثانية " أفعال به " وإليهما

أشار المصنف بالبيت الاول، أي: انطق بأفعال بعد " ما " للتعجب، نحو: " ما أحسن زيدا، وما أو في خليلينا " أو جئ بأفعال قبل مجرور بها، نحو: " أحسن بالزبدين، وأصدق بهما ". فما: مبتدأ، وهى نكرة تامة عند سيبويه، و " أحسن " فعل ماض، فاعله ضمير مستتر عائد على " ما " و " زيدا " مفعول أحسن، والجملة خبر عن " ما "، والتقدير " شئ أحسن زيدا " أي جعله حسنا، وكذلك " ما أو في خليلينا ". وأما أفعال ففعل أمر ومعناه التعجب، لا الامر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة. واستدل على فعلية أفعال بلزوم نون الوفاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم، نحو: " ما أقرني إلى عفو الله

" وعلى فعلية " أفعال " بدخول نون التوكيد عليه في قوله: 268 - ومستبدل من بعد غضبي صريمة * فأحر به من طول فقر وأحريا

[150]

أراد " وأحرين " بنون التوكيد الخفيفة، فأبد لها ألفا في الوقف. وأشار بقوله: " وتلو أفعال " إلى أن تالي " أفعال " ينصب لكونه مفعولا، نحو " ما أو في خليلينا ". ثم مثل بقوله: " وأصدق بهما " للصيغة الثانية. وما قدمناه من أن " ما " نكرة تامة هو الصحيح، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: " شئ أحسن زيدا " أي جعله حسنا، وذهب الاخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: " الذي أحسن زيدا شئ عظيم " وذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: " أي شئ أحسن زيدا ؟ " وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: " شئ أحسن زيدا عظيم ". * * * وحذف مامنه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح

[151]

يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد أفعال والمجرور بالباء بعد أفعال، إذا دل عليه دليل، فمثال الاول قوله: 269 - أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو، وما كان أصبرا

[152]

التقدير: " وما كان أصبرها " فحذف الضمير وهو مفعول أفعال، للدلالة عليه بما تقدم، ومثال الثاني قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم، فحذف " بهم " لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر: 270 - فذلك إن يلقى المنية يلقها * حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر

[153]

أي: فأجدر به [فحذف المتعجب منه بعد " أفعال " وإن لم يكن معطوفا على أفعال مثله، وهو شاذ]. * * * وفي كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من أفعال غير الماضي، ولا من أفعال غير الامر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه. وصغهما من ذى ثلاث، صرفا، * قابل فضل، ثم، غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهاى أشهلا، * وغير سالك سبيل فعلا يشترط في الفعل الذى يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة:

[154]

أحدها: أن يكون ثلاثيا، فلا بينيان مما زاد عليه، نحو دحرج وانطلق واستخرج. الثاني: أن يكون متصرفا، فلا بينيان من فعل غير متصرف، كنعم، وبئس، وعسى، وليس. الثالث: أن يكون معناه قابلا للمفاضلة، فلا بينيان من " مات " و " فنى " ونحوهما، إذلا مزية فيهما لشئ على شئ. الرابع: أن يكون تاما، واحترز بذلك من الافعال الناقصة، نحو " كان " وأخواتها، فلا تقول " ما أكون زيدا قائما " وأجازه الكوفيون. الخامس: أن لا يكون منغيا، واحترز بذلك من المنغى: لزوما، نحو " ما عاج فلان بالدواء " أي: ما انتفع به، أو جوازنا نحو " ما ضربت زيدا ". السادس: أن لا يكون الوصف منه على أفعال، واحترز بذلك من الافعال الدالة على الالوان: كسود فهو أسود، وحمرة فهو أحمر، والعيوب كحول فهو أحول، وعور فهو أعور، فلا تقول " ما أسوده " ولا " ما أحمره " ولا " ما أحوله " ولا " ما أعوره " ولا " ما أعور به " ولا " ما أعور به ". السابع: أن لا يكون مبنيا للمفعول نحو: " ضرب زيد "، فلا تقول " ما أضرب زيدا " تريد التعجب من ضرب أوقع به، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه. وأشد، أو أشد، أو شبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما

[155]

ومصدر العادم - بعد ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب يعنى أنه يتوصل إلى التعجب من الافعال التى لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه، وينصب مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد " أفعل " مفعولا، ويجر بعد " أفعل " بالباء، فتقول " ما أشد دحرجته، واستخراجه " و " أشدد بدحرجته، واستخراجه "، و " ما أقيح عوره، وأفبح بعوره، وما أشد حمرته، وأشدد بحمرته ". * * * وبالندور احكم الغير ما ذكر * ولا تقس على الذى منه اثر

[156]

يعنى أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شئ من الافعال التى سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوره، ولا يقاس على ما سمع منه، كقولهم " ما أخصره " من " اختصر " فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبنى للمفعول، وكقولهم " ما أحمقه " فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل، نحو حمق فهو أحمق، وقولهم " ما أعساه، وأعس به " فبنوا أفعل وأفعل به من " عسى " وهو فعل غير متصرف. * * * وفعل هذا الباب لن يقدم * معموله، ووصله بما الزما وفصله: بظرف، أو بحرف جر * مستعمل، والخلف في ذلك استقر لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: " زيدا ما أحسن "

[157]

ولا " ما زيدا أحسن " ولا " يزيد أحسن " ويجب وصله بعامله، فلا يفصل بينهما بأجنبى، فلا تقول في " ما أحسن معطيك الدرهم ": " ما أحسن الدرهم معطيك " ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: " ما أحسن يزيد مارا " تريد " ما أحسن مارا يزيد " ولا " ما أحسن عندك جالسا " تريد " ما أحسن جالسا عندك " فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ففى جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف، والمشهور جوازه، خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيوييه، ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب: " لله در بنى سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزيات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها " وقول على كرم الله وجهه، وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه: " أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا "، ومما ورد منه من النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم: 271 - وقال نبى المسلمين: تقدموا * وأحب إلينا أن تكون المقدم

[158]

وقوله: 272 - خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا، ولكن لا سبيل إلى الصبر

[160]

نعم وبنس، وما جرى مجراهما فعلا غير متصرفين * نعم وبنس، رافعان اسمين مقارنى " أل " أو مضافين لما * قارنهما: ك " نعم عقبى الكرم " ويرفعان مضمرا يفسره * مميز: ك " نعم قوما معشرة " مذهب جمهور النحويين أن " نعم، وبنس " فعلا، بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما، نحو " نعمت المرأة هند، وبنست المرأة دعد " وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم " نعم السير على بنس العبر " وقول

[161]

الأخر " والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة " وخرج على جعل " نعم وبنس " مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا " نعم وبنس "، والتقدير: نعم السير على غير مقول فيه بنس الغير، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء " نعم وبنس " على فعليتهما. وهذان الفعلان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا يد لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام: الاول: أن يكون محلى بالالف واللام، نحو " نعم الرجل زيد " ومنه قوله تعالى: (نعم المولى ونعم النصير) واختلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خصت زيدا بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازا، وكأنك [قد] جعلت زيدا الجنس كله مبالغة، وقيل: هي للعهد. الثاني: أن يكون

مضافا إلى ما فيه " أل " ، كقوله: " نعم عقبى الكرما " ، ومنه قوله تعالى: (ولنعم دار المتقين) الثالث: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو

[162]

" نعم قوما معشره " ففى " نعم " ضمير مستتر يفسره " قوما " و " معشره " مبتدأ، وزعم بعضهم أن " معشره " مرفوع بنعم وهو الفاعل، ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إن " قوما " حال، وبعضهم: إنه تمييز، ومثل " نعم قوما معشرة " قوله تعالى: (بئس للظالمين بدلا) وقول الشاعر: 273 - لنعم موثلا المولى إذا حذرت * بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن وقول الآخر: 274 - تقول عرسى وهى لى فى عومره: * بئس امرأ، وإننى بئس المره * * *

[163]

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في " نعم " وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: " نعم الرجل رجلا زيد " ، وذهب قوم إلى الجواز، واستدلوا بقوله:

[164]

275 - والتغليوبن بئس الفحل فحلهم * فحلا، وأمهم زلاء منطيق وقوله: 276 - تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

[165]

وفصل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: " نعم الرجل فارسا زيد " وإلا فلا، نحو: " نعم الرجل رجلا زيد " . فإن كان الفاعل مضمرًا، جاز الجمع بينه وبين التمييز، اتفاقًا، نحو: " نعم رجلا زيد " . * * *

[166]

و " ما " مميز، وقيل: فاعل، * في نحو " نعم ما يقول الفاضل " تقع " ما " بعد " نعم، وبئس " فنقول: " نعم ما " أو " نعمنا " ، و " بئس ما " ومنه قوله تعالى: (إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي) وقوله تعالى: (بئسما اشترؤا به أنفسهم) واختلف في " ما " هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل " نعم " ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهى اسم معرفة، وهذا مذهب ابن خروف، ونسبه إلى سيبويه. * * * ويذكر المخصوص بعد مبتدا * أو خبر اسم ليس يبدو أبدا يذكر بعد " نعم، وبئس " وفاعلها اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح

[167]

أو الذم، وعلامته أن يصلح لجعله مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبرا عنه، نحو: " نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، ونعم غلام القوم زيد، وبئس غلام القوم عمرو، ونعم رجلا عمرو " وفي إعرابه وجهان مشهوران: أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه. والثانى: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير " هو زيد، وهو عمرو " أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو. ومنع بعضهم الوجه الثاني، وأوجب الاول. وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: " زيد الممدوح " . * * * وإن يقدم مشعر به كفى * ك " العلم نعم المقتنى والمقتنى " إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا، كقوله تعالى في أبوب: (إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب) أي: نعم العبد أبوب، فحذف المخصوص بالمدح - وهو أبوب - لدلالة ما قبله عليه. * * *

واجعل كبئس " ساء " واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا تستعمل " ساء " في الذم استعمال " بنس " ، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلا لبئس - وهو المحلى بالالف واللام، نحو " ساء الرجل زيد " والمضاف إلى ما فيه الالف واللام، نحو " ساء غلام القوم زيد " ، والمضمر المفسر بنكرة بعده، نحو " ساء رجلا زيد " ومنه قوله تعالى: (ساء مثلا القوم الذين كذبوا) - ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يذكر بعد " بنس " ، وإعراجه كما تقدم. وأشار بقوله: " واجعل فعلا " إلى أن كل فعل ثلاثى يجوز أن يبنى منه فعل على فعل لفصد المدح أو الذم، ويعامل معاملة " نعم، وبئس " في جميع ما تقدم لهما من الاحكام، فتقول: " شرف الرجل زيد، ولوم الرجل بكر، وشرف غلام الرجل زيد، وشرف رجلا زيد " . ومقتضى هذا الاطلاق أنه يجوز في علم أن يقال: " علم الرجل زيد " ، بضم عين الكلمة، وقد مثل هو وابنه به. وصرح غيره أنه لا يجوز تحويل " علم، وجهل، وسمع " إلى فعل يضم العين، لان العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتهما على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها،

بل نبقيةا على حالها، كما أبقوها، فتقول: " علم الرجل زيد، وجهل الرجل عمرو، سمع الرجل بكر " . * * * ومثل نعم " حبذا " ، والفاعل " ذا " * * * وإن ترد ذما فقل: " لا حبذا " يقال في المدح: " حبذا زيد " ، وفي الذم: " لا حبذا زيد " كقوله: 277 - ألا حبذا أهل الملا، غير أنه * إذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

واختلف في إعراجه، فذهب أبو على الفارسي في البغد - اديات، وابن برهان، وابن خروف - وزعم أنه مذهب سيبويه، وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه - واختاره المصنف، إلى أن " حب " فعل ماض، و " ذا " فاعله، وأما المخصوص فجوز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وتقديره " هو زيد " أي: الممدوح أو المذموم زيد، واختاره المصنف. وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الاصول، وابن هشام اللخمي - واختاره ابن عصفور - إلى أن " حبذا " اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدم، والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت " حب " مع " ذا " وجعلنا اسما واحدا.

وذهب قوم - منهم ابن درستويه - إلى أن " حبذا " فعل ماض، و " زيد " فاعله، فركبت " حب " مع " ذا " وجعلنا فعلا، وهذا أضعف المذاهب. * * * وأول " ذا " المخصوص أيا كان، لا * تعدل بذا، فهو يضاهى المثلا أي: أوقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد " ذا " على أي حال كان، من الافراد، والتذكير، والتأنيث، والتثنية، والجمع، ولا تغير " ذا " لتغير المخصوص، بل يلزم الافراد والتذكير، وذلك لانها أشبهت المثل، والمثل لا يغير، فكما تقول " الصيف ضيعت اللبن " للمذمور والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ فلا تغيره، تقول: " حبذا زيد، [وحبذا هند] والزبدان، والهندان، والزيدون، والهندات " فلا تخرج " ذا " عن الافراد والتذكير، ولو خرجت لقليل " حبذى هند، وحبذان الزبدان، وحبتان الهندان، وحب أولئك الزيدون، أو الهندات " . * * *

وما سوى " ذا " ارفع بحب، أو فجر * بالبا، ودون " ذا " انضمام الحاكث يعني أنه إذا وقع بعد " حب " غير " ذا " من الاسماء جاز فيه وجهان: الرفع بحب، نحو " حب زيد " والجر بباء زائدة، نحو " حب يزيد " وأصل حب: حب، ثم أدغمت الباء في الباء فصار حب. ثم إن وقع بعد " حب " ذا وحب فتح الحاء، فتقول: " حب ذا " وإن وقع بعدها غير " ذا " جاز ضم الحاء، وفتحها، فتقول " حب زيد " و " حب زيد " . وروى بالوجهين قوله: 278 - فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها، * وحب بها مقتولة حين تقتل

أفعل التفضيل صغ من مصوغ منه للتعجب * " أفعل " للتفضيل، وأب اللذأبى يصاغ من الافعال التى يجوز التعجب منها - للدلالة على التفضيل - وصف على وزن " أفعل " فتقول: " زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد " كما تقول " ما أفضل زيدا، وما أكرم خالدا " وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف، كدحرج واستخرج، ولا من فعل غير متصرف، كنعم وبنس، ولا من فعل

لا يقبل المفاضلة، كمات وفنى، ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها، ولا من فعل منفى، نحو " ما عاج بالدواء، وما ضرب " ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعل، نحو " حمر، وعور " ولا من فعل مبنى للمفعول، نحو " ضرب، وجن " وشذ منه قولهم: " هو أخصر من كذا " فبنوا أفعل التفضيل من " اختصر " وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبنى للمفعول، وقالوا: " أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن " فبنوا أفعل التفضيل - شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعل. * * * وما به إلى تعجب وصل * لمانع، به إلى التفضيل صل تقدم - في باب التعجب - أنه يتوصل إلى التعجب من الافعال التى لم تستكمل الشروط ب " أشد " ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الافعال التى لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب، فكما تقول: " ما أشد استخراجه " تقول: " هو أشد استخراجا من زيد " وكما تقول: " ما أشد حمرة " تقول: " هو أشد حمرة من زيد " لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد " أشد " مفعولا، وههنا ينتصب تمييزا. * * *

وأفعل التفضيل صله أبدا * : تقديرا، أو لفظا، بمن إن جردا لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال، الاول: أن يكون مجردا، الثاني: أن يكون مضافا، الثالث: أن يكون بالالف واللام. فإن كان مجردا فلا بد أن يتصل به " من " لفظا، أو تقديرا، جارة للمفضل، نحو " زيد أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو " وقد تحذف " من " ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) أي: وأعز منك [نفرا]. وفهم من كلامه أن أفعل التفضيل إذا كان ب " أل " أو مضافا لا تصحبه " من "، فلا تقول: " زيد الافضل من عمرو "، ولا " زيد أفضل الناس من عمرو ".

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبرا، كالأية الكريمة ونحوها، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خير، كقوله: 279 - دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى في هواك مضللا ف " أجمل " أفعل تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في " دنوت " وحذفت منه " من "، والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعل التفضيل المجرى الافراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة، وإلى هذا أشار بقوله: وإن لمنكور يصف، أو جردا * ألزم تذكيرا، وأن يوحدا فتقول: " زيد أفضل من عمرو، وأفضل رجل، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزيدون أفضل من عمرو، وأفضل رجال، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء " فيكون " أفعل " في هاتين الحالتين مذكرا ومفردا، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع. * * * وتلو " أل " طبق، وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه

هذا إذا نويت معنى " من " وإن * لم تنو فهو طبق ما به قرن إذا كان أفعل التفضيل ب " أل " لزمته مطابقته لما قبله: في الافراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيد الافضل، والزيدان الافضلان، والزيدون الافضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات "، ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: " الزيدون الافضل " ولا " الزيدان

الافضل " ولا " هند الافضل " ولا " الهندان الافضل " ولا " الهندات الافضل " ، ولا يجوز أن تقترن به " من " ، فلا تقول: " زيد الافضل من عمرو " فأما قوله:

280 - ولست بالاكتر منهم حصى * وإنما العزة للكائر فيخرج على زيادة الالف واللام، والاصل: ولست بأكثر منهم، أو جعل " منهم " متعلقا بمحذوف مجرد عن الالف واللام، لا بما دخلت عليه الالف واللام، والتقدير " ولست بالاكتر أكثر منهم " .

[181]

وأشار بقوله: " وما لمعرفة أضيف - إلخ " إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل، جاز فيه وجهان، أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: " الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء، والزيدون أفضل القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندات فضليا للنساء، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)، ومن استعماله مطابقا قوله تعالى: (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها) وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: " ألا أخبركم بأحبيكم إلى، وأقربكم منى منازل يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقا، الموطنون أكنافا، الذين يألفون ويؤلفون " . والذين أجازوا الوجهين قالوا: الافصح المطابقة، ولهذا عيب على صاحب الفصح في قوله " فاخترنا أفصحهن " قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: " فصحاهن " . فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم: " الناقص والاشج أعدلا بنى مروان " أي: عادلا بنى مروان، وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله: " هذا إذا نويت معنى من - البيت " أي: جواز الوجهين - أعنى المطابقة وعدمها -

[182]

مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى " من " أي: إذا نوى التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به. قيل: ومن استعمال صيغة أفعل لغير التفضيل قوله تعالى: (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وقوله تعالى: (ربكم أعلم بكم) أي: وهو هين عليه، وربكم عالم بكم، وقول الشاعر: وإن مدت الايدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم، إذ أجشع القوم أعجل [77] أي: لم أكن بعجلهم، وقوله: 281 - إن الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا دعائمه أعز وأطول

[183]

أي: [دعائمه] عزيمة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا ؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك، وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى: (وهو أهون عليه): إنه بمعنى هين، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني - إن المعنى عزيمة طويلة، وإن النحويين ردوا على أبى عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له] . * * * * * وإن تكن بتلو " من " مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما كمثل " ممن أنت خير " ؟ ولدى * إخبار التقديم نورا وردا

[184]

تقدم أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا جئ بعده " بمن " جارة للمفضل عليه، نحو " زيد أفضل من عمرو " ، و " من " ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه، كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافا إلى اسم استفهام، فإنه يجب - حينئذ - تقدم " من " ومجرورها نحو " ممن أنت خير ؟ ومن أيهم أنت أفضل ؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل ؟ " وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله " ولدى إخبار التقديم نورا وردا " ومن ذلك قوله: 282 - فقالت لنا: أهلا وسهلا، وزودت * جنى النحل، بل ما زودت منه أطيب

والتقدير: بل ما زودت أطيب منه، وقول ذى الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل: 283 - ولا عيب فيها غير أن سريعتها * قطوف، وأن لا شئ منهن أكسل

[التقدير: وأن لا شئ أكسل منهن]، وقوله: 284 - إذا سايرت أسماء يوما طعينة * فأسماء من تلك الطعينة أمّح
التقدير: فأسماء أمّح من تلك الطعينة. * * *

ورفعه الظاهر نزر، ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كلن ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق لا يخلو أفعال التفصيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، أولا. فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهرا، وإنما يرفع ضميرا مستترا، نحو: " زيد أفضل من عمرو " ففى " أفضل " ضمير مستتر عائد على

" زيد "، فلا تقول: " مررت برجل أفضل منه أبوه " فترفع " أبوه " بـ " أفضل " إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه. فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعال بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنيا، مفضلا على نفسه باعتبارين، نحو: " ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " و " الكحل " مرفوع بـ " أحسن " لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: " ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد " ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة " وقول الشاعر، أنشده سيبويه، 285 - مررت على وادى السباع، ولا أرى * كوادى السباع - حين يظلم - واديا

أقل به ركب أتوه تئية * وأخوف - إلا ما وقى الله - ساريا فـ " ركب " مرفوع بـ " أقل "، فقول المصنف " ورفع الظاهر نزر " إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله " ومتى عاقب فعلا " إشارة إلى الحالة الثانية. * * *

(التوابع) النعت يتبع في الاعراب الاسماء الاول * نعت، وتوكيد، وعطف، وبدل التابع هو: الاسم المشارك لما قباء في إعرابه مطلقا، فيدخل في قولك: " الاسم المشارك لما قبله في إعرابه " سائر التوابع، وخبر المبتدأ، نحو: " زيد قائم "، وحال المنصوب، نحو: " ضربت زيدا مجردا " ويخرج بقولك " مطلقا " الخبر وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقا، بل في بعض أحواله، بخلاف التابع، فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الاعراب، نحو: " مررت بزيد الكريم، ورأيت زيدا الكريم، وجاء زيد الكريم ".

والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. * * * فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق عرف النعت بأنه " التابع، المكمل متبوعه: بيان صفة من صفاته " نحو " مررت برجل كريم "، أو من صفات ما تعلق به - وهو سببية - نحو " مررت برجل كريم أبوه " فقوله " التابع " يشمل التوابع كلها، وقوله: " المكمل - إلى آخره " مخرج لما عدا النعت من التوابع. والنعت يكون للتخصيص، نحو " مررت بزيد الخياط " وللمدح، نحو:

" مررت بزيد الكريم " ومنه قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) وللذم، نحو " مررت بزيد الفاسق " ومنه قوله [تعالى]:
[فاستعذ بالله

[192]

من الشيطان الرحيم) وللترحم نحو: " مررت بزيد المسكين " وللتأكيد، نحو: " أمس الدابر لا يعود " وقوله تعالى:
(فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة). * * * وليعط في التعريف والتنكير ما * لما تلا، ك " امرر بقوم كرما " النعت يجب فيه أن
يتبع ما قبله في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، نحو: " مررت بقوم كرما، ومررت بزيد الكريم " فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا
تقول: " مررت بزيد كريم "، ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول: " مررت برجل الكريم ". * * *

[193]

وهو لدى التوحيد، والتذكير، أو * سواهما - كالفعل، فافق مافقوا تقدم أن النعت لابد من مطابقته للمنوعت في
الاعراب، والتعريف أو التنكير، وأما مطابقته للمنوعت في التوحيد وغيره - وهى: التثنية، والجمع - والتذكير وغيره - وهو
التأنيث - فحكمه فيها حكم الفعل. فإن رفع ضميرا مستترا طابق المنوعت مطلقا، نحو: " زيد رجل حسن، والزيدان رجلان
حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات "، فيطابق في:
التذكير، والتأنيث، والافراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعل لو [جئت مكان النعت بفعل ف] قلت: " رجل حسن،
ورجلان حسنا، ورجال حسنوا، وامرأة حسنت، وامرأتان حسنتا، ونساء حسن "، وإن رفع [أي النعت اسما] ظاهرا كان
بالنسبة إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر، وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا، فيجرى مجرى الفعل إذا رفع
ظاهرا، فتقول: " مررت برجل حسنة أمه "، كما تقول: " حسنت أمه "، و " بامراتين حسن أبواهما، وبرجال حسن أبأؤهم
"، كما تقول: " حسن أبواهما، وحسن أبأؤهم ".

[194]

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميره طابق المنوعت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الاعراب - وهى: الرفع،
والنصب، والجر - وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الافراد والتثنية والجمع. وإذا رفع ظاهرا
طابقه في اثنين من خمسة: واحد من ألقاب الاعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية - وهى: التذكير،
والتأنيث، والافراد، والتثنية، والجمع - فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرا: فإن أسند إلى مؤنث أنت، وإن كان المنوعت
مذكرا، وإن أسند إلى مذكر ذكر، وإن كان المنوعت مؤنثا، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع - أفرد، وإن كان
المنوعت بخلاف ذلك. * * * وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه، كذا، وذى، والمنتسب

[195]

لا ينعت إلا بمشتق لفظا، أو تأويلا. والمراد بالمشتق هنا: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه: كاسم
الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل. والمؤول بالمشتق: كاسم الاشارة، نحو: "
مررت بزيد هذا " أي المشار إليه، وكذا " ذو " بمعنى صاحب، والموصولة، نحو: " مررت برجل ذى مال " أي: صاحب مال، و
" بزيد ذو قام " أي: القائم، والمنتسب، نحو " مررت برجل قرشي " أي: منتسب إلى قريش. * * * ونعتوا بجملة منكرة *
فأعطيت ما أعطيته خبرا تقع الجملة نعنا كما تقع خبرا وحالا، وهى مؤولة بالنكرة، ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، نحو: "
مررت برجل قام أبوه " أو " أبوه قائم " ولا تنعت بها المعرفة، فلا تقول: " مررت بزيد قام أبوه، أو أبوه قائم " وزعم بعضهم

[196]

أنه يجوز نعت المعرف بالالف واللام الجنسية بالجملة، وجعل منه قوله تعالى: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)،
وقول الشاعر: 286 - ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثم قلت لا يعنيني

ف " نسلخ " صفة " لليل " ، و " يسبنى " : صفة " للثيم " ، ولا يتعين ذلك ، لجواز كون " نسلخ " ، و " يسبنى " حالين . وأشار بقوله : " فأعطيت ما أعطيته خيرا " إلى أنه لابد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف ، وقد يحذف للدلالة عليه ، كقوله : 287 - وما أدري أغيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا ؟

التقدير : أم حال أصابوه ، فحذف الهاء ، وكقوله عزوجل : (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا) أي : لا تجزي فيه ، فحذف " فيه " ، وفي كيفية حذفه قولان ، أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثاني : أنه حذف على التدرج ، فحذف " في " أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار " تجزيه " ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزي . * * * وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * وإن أتت فالقول أضرر تصب لا تقع الجملة الطلبية صفة ، فلا تقول : " مررت برجل اضربه " ، وتقع

خبرا خلافا لابن الانباري ، فتقول : " زيد اضربه " ، ولما كان قوله : " فأعطيت ما أعطيته خيرا " يوهم أن كل جملة وقعت خيرا يجوز أن تقع صفة قال : " وامنع هنا إيقاع ذات الطلب " أي : امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت ، وإن كان لا يمتنع في باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول ، ويكون المضمرة صفة ، والجملة الطلبية معمول القول المضمرة ، وذلك كقوله : 288 - حتى إذا جن الطلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا أن قوله : " هل رأيت الذئب قط " صفة ل " مذق " ، وهي جملة طلبية ، ولكن ليس هو على ظاهره ، بل " هل رأيت الذئب قط " معمول لقول مضمرة هو صفة ل " مذق " ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط . فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير في الجملة الطلبية إذا وقعت في باب الخبر ، فيكون تقدير قولك " زيد اضربه " زيد مقول فيه اضربه ؟ فالجواب أن فيه خلافا ، فمذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ، ومذهب الاكثرين عدم التزامه . * * * ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الافراد والتذكيرا يكثر استعمال المصدر نعتا ، نحو " مررت برجل عدل ، وبرجلين عدل ،

وبرجال عدل ، وبامرأة عدل ، وبامرأتين عدل ، وبنساء عدل " ويلزم حينئذ الافراد والتذكير ، والنعت به على خلاف الاصل ، لأنه يدل على المعنى ، لا على صاحبه ، وهو مؤول : إما على وضع " عدل " موضع " عادل " أو على حذف مضاف ، والاصل : مررت برجل ذي عدل ، ثم حذف " ذي " وأقيم " عدل " مقامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى : مجازا ، أو ادعاء . * * * ونعت غير واحد : إذا اختلف * فعاطفا فرقه ، لا إذا اختلف

إذا نعت غير الواحد : فإما أن يختلف النعت ، أو يتفق ، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف ، فتقول : " مررت بالزيدين الكريم والبخيل ، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر " وإن اتفق جئ به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : " مررت برجلين كريمين ، وبرجال كرماء " . * * * ونعت معمولي وحيدى معنى * وعمل ، أتبع بغير استثنا إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل ، أتبع النعت المنعوت : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، نحو : " ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وحدثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين ، ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين " . فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملهما - وجب القطع وامتنع الاتباع ، فتقول : " جاء زيد وذهب عمرو العاقلين " بالنصب على إضمار فعل ، أي : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هما العاقلان ، وتقول : " انطلق زيدو كلمت عمرا الظريفين " أي : أعنى الظرفين ، أو " الظرفيان "

أي: هما الظريفان، و " مررت بزید وخاوزت خالدا الكاتبين، أو الكاتبان ". * * * وإن نعوت كثررت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبعن إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعا وجب إتباعها كلها، فتقول " مررت بزید الفقيه الشاعر الكاتب ". * * * واقطع أو اتبع إن يكن معينا * بدونها، أو بعضها اقطع معلنا

إذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها، جاز فيها جميعها: الاتباع، والقطع، وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الاتباع، وجاز فيما يتعين بدونه: الاتباع، والقطع. * * * وارفع أو انصب إن قطعت مضمرًا * مبتدأ، أو ناصبا، لن يظهر أي: إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل، نحو " مررت بزید الكريم، أو الكريم " أي: هو الكريم، أو أعنى الكريم.

وقول المصنف " لن يظهر " معناه أنه يجب إضمار الرابع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو " مررت بزید الكريم " أو ذم، نحو: " مررت بعمره الخبيث " أو ترحم، نحو: " مررت بزید المسكين " فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار، نحو: " مررت بزید الخياط، أو الخياط " وإن شئت أظهرت، فتقول: " هو الخياط، أو أعنى الخياط، والمراد بالرافع والناصب لفظة " هو " أو " أعنى ". * * * وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه، وفي النعت يقل أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل، نحو: قوله تعالى: (أن اعمل سابغات) أي دروعا سابغات، وكذلك يحذف النعت إذ دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: (قالوا الآن جئت بالحق) أي: البين، وقوله تعالى: (إنه ليس من أهلك): أي الناجين. * * *

التوكيد بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا واجمعهما بأفعل إن تبعها * ما ليس واحدا تكن متبعا التوكيد قسما، أحدهما التوكيد اللفظي، وسيأتي، والثاني: التوكيد المعنوي، وهو على ضربين: أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو المراد بهذين البيتين، وله لفظان: النفس، والعين، وذلك نحو " جاء زيد نفسه " ف " نفسه "

توكيد ل " زيد "، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير " جاء خير زيد، أو رسوله " وكذلك " جاء زيد عينه ". ولا بد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكد، نحو " جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها، أو عينها ". ثم أن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعا جمعتهما على مثال أفعل، فتقول: " جاء الزيدان أنفسهما، أو أعينهما، والهندان أنفسهما، أو أعينهما، والزيدون أنفسهم، أو أعينهم، والهندات أنفسهن، أو أعينهن ". * * * وكلا اذكر في الشمول، وكلا * كلتا، جميعا - بالضمير موصلا هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك " كل، وكلا، وكلتا، وجميع ".

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، نحو " جاء الركب كله، أو جميعه، والقبيلة كلها، أو جميعها، والرجال كلهم، أو جميعهم، والهندات كلهن، أو جميعهن " ولا تقول: " جاء زيد كله ". ويؤكد بكلا المثنى المذكور، نحو " جاء الزيدان كلاهما "، وبكلتا لمثنى المؤنث، نحو " جاءت الهندان كلتاها ". ولا ؟ من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد كما مثل. * * * واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافلة أي استعمل العرب - للدلالة على الشمول ككل - " عامة " مضافا إلى ضمير المؤكد، نحو " جاء القوم عامتهم " وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد، وقد عدها سيبويه، وإنما قال " مثل النافلة " لان عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، أي: الزيادة، لان أكثر النحويين لم يذكرها. * * *

